A

لجنة الأمن الغذائي العالمي

الدورة الخامسة والأربعون

"إحداث فارق في الأمن الغذائي والتغذية"

روما، إيطاليا، 15–19 أكتوبر/تشرين الأول 2018

تقييم لجنة الأمن الغذائي العالمي: خطة العمل مشفوعة بمشروع قرار

المسائل التي ينبغي عرضها على اللجنة

إن الوثيقة CFS 2018/45/2 المعنونة "تقييم لجنة الأمن الغذائي العالمي: خطة العمل مشفوعة بمشروع قرار" قدمها المنسقان المشاركان في تيسير العملية، السيدة Tian Jiani (الصين) والسيد Oliver Mellenthin (ألمانيا).

وإن اللجنة:

(أ) تعرب عن تقديرها للسيد Oliver Mellenthin (ألمانيا) والسيدة Tian Jiani (الصين) لتيسيرهما وضع خطة العمل في صيغتها النهائية، وتحديدًا الرد على توصيات التقييم 7، و10، و11، و12، و13، و14 التي لم تقدَّم إلى الدورة الرابعة والأربعين للجنة.

(ب) تعتمد "تقييم لجنة الأمن الغذائي العالمي: خطة العمل مشفوعة بمشروع قرار" (الوثيقة CFS 2018/45/2).

أولاً– مقدمة

1– تعرض خطة العمل الردود على توصيات التقييم الأربع عشرة، بما يشمل الرد على التوصيات 1، و2، و3، 4، و5، و6، و8، و9، التي اعتمدتها اللجنة في دورتها الرابعة والأربعين المنعقدة في عام 2017. وأُعدت الردود على التوصيات الباقية 7، و10، و11، و12، و13، و14 من خلال عملية مشاورات دارت في الفترة من نوفمبر/تشرين الثاني

يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة باستخدام رمز الاستجابة السريعة؛
وهذه مبادرة من منظمة الأغذية والزراعة للتقليل إلى أدنى حد من أثرها البيئي وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة.
ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى على موقع المنظمة: www.fao.org

2017 حتى يناير/كانون الثاني 2018، وترد نتائجها في خطة العمل. وشارك في تيسير العملية كل من السيد Oliver Mellenthin (ألمانيا) والسيدة Tian Jiani (الصين) اللذان اختارهما مكتب اللجنة. وشملت العملية سلسلة من الاجتماعات الشاملة في 23 و27 نوفمبر/تشرين الثاني 2017 و19 يناير/كانون الثاني 2018.

2- ووزع التقرير النهائي لتقييم لجنة الأمن الغذائي العالمي (الوثيقة CFS 2017/44/Inf 23) على جميع أصحاب المصلحة في اللجنة في أبريل/نيسان 2017. وأكد التقرير أن اللجنة هي المنصة الوحيدة في منظومة الأمم المتحدة التي تجمع بين مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة على المستوى العالمي لوضع خطوط توجيهية سياساتية وتوصيات بشأن الأمن الغذائي والتغذية بمشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص في جميع عملياتها الرئيسية، بالاستناد إلى قاعدة الأدلة التي توفرها تقارير فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية. وأقر التقرير بمساهمة اللجنة في تعزيز التنسيق العالمي في المسائل المتصلة بالأمن الغذائي والتغذية. وقدَّم التقرير 14 توصية لتحسين أهمية اللجنة وفعاليتها وكفاءتها حسب ترتيب الأولويات، وأفاد أن جميعها ضرورية.

3- وكان ثمة اتفاق عام بين أصحاب المصلحة في اللجنة على أن نتائج التقييم واستنتاجاته وتوصياته تُشكِّل قاعدة متينة وشاملة لتعزيز اللجنة. واقترح أصحاب المصلحة في اللجنة أيضًا تحسينات لمعالجة نتائج التقييم التي تتخطى حدود توصيات التقييم. وترد هذه التحسينات في التوصيات ذات الصلة.

ثانيًا- تقييم لجنة الأمن الغذائي العالمي – خطة العمل

4- ينبغي للجنة أن تُصدر توجيهاتها للمكتب كي يرأس عملية وضع خطة استراتيجية/إطار استراتيجي لتوجيه عمل اللجنة على المدى المتوسط إلى البعيد، باستخدام خطة عام 2030 للتنمية المستدامة كإطار مرجعي، وعبر الاسترشاد، من بين أمور أخرى، بمذكرة المسائل الحاسمة والناشئة التي صدرت عن فريق الخبراء الرفيع المستوى. وينبغي أن تكون العملية، التي يمسك المكتب بزمام قيادتها، شاملة وأن تستفيد من أفكار أعضاء اللجنة والمشاركين كافة، وغيرهم من أصحاب المصلحة المعنيين. وينبغي تكليف مجموعة عمل مفتوحة العضوية مدعومة من فريق مهام فني، بصياغة الخطة/الإطار.

5- ولا يرغب فريق التقييم بفرض أو إملاء نظام التخطيط المحدَّد الذي ينبغي للجنة اعتماده بما أن على كل منظمة أن ترتئي النهج الأكثر ملاءمة لولايتها. وتبنَّت منظومة الأمم المتحدة نهجًا قائمًا على النتائج في ما يخص التخطيط، ومن المحبذ أن تدرج اللجنة مبادئ النهج القائم على النتائج في إطارها. وسيكون من المفيد النظر في النُهج التي اعتمدتها الوكالات التي توجد مقارها في روما. ولمنظمة الأغذية والزراعة إطار استراتيجي مدته 10 سنوات، ومن ضمنه خطة متوسطة الأجل مدتها 4 سنوات وبرنامج للعمل والميزانية لسنتين من الزمن. وللصندوق الدولي للتنمية الزراعية إطار استراتيجي مدته 10 سنوات مع خطط متوسطة الأجل مدتها 3 سنوات، فيما لبرنامج الأغذية العالمي خطة استراتيجية مدتها خمس سنوات.

6- وينبغي ألا يقل الأفق الزمني للتخطيط في لجنة الأمن الغذائي العالمي عن 6 سنوات تُغطي ثلاث فترات مالية، وينبغي أن يخضع للمراجعة والتحديث بحسب المقتضى. ولا تحل الخطة الاستراتيجية/الإطار الاستراتيجي محل برنامج

العمل المتعدد السنوات – وإنما تُحدِّد الاتجاه الذي ينبغي أن يصاغ في إطاره برنامج العمل المتعدد السنوات. ويمثل برنامج العمل المتعدد السنوات برنامج الأنشطة الذي تعتزم اللجنة تنفيذه خلال مدة برنامج العمل المتعدد السنوات.

7- وينبغي للخطة الاستراتيجية أو للإطار الاستراتيجي تحديد رؤية اللجنة وهدفها العام (أهدافها العامة) فضلاً عن عدد صغير من الغايات الاستراتيجية لتوجيهها نحو تحقيق الهدف (الأهداف) أو المساهمة فيها. وفي حين لا توجد قاعدة محدَّدة لعدد الأهداف الاستراتيجية، من المحبَّذ ألاّ يكون هناك أكثر من خمسة أهداف مفصَّلة بوضوح ونتائج أو نواتج ينبغي تحقيقها. ومن المهم أن تتناول اللجنة المسارات اللازمة لتحقيق النواتج أو النتائج المنشودة، وفي هذه الحالة يمكن للمنطق الدلالي للبرنامج الذي وضع خلال التقييم أن يستخدم كمرشد. وتتيح صياغة الخطة الاستراتيجية/الإطار الاستراتيجي أيضًا فرصة أمام اللجنة لتوضيح الأدوار الستة المحدَّدة في وثيقة الإصلاح وطرائق تنفيذ تلك الأدوار. ويبين الشكل 1 بصورة مبسَّطة العناصر الدلالية لخطة استراتيجية/إطار استراتيجي.

8- وكجزء من عملية وضع خطة استراتيجية/إطار استراتيجي، ينبغي للجنة أن تستفيد من وثيقة ستصدر قريبًا عن فريق الخبراء الرفيع المستوى بعنوان "المسائل الحاسمة والناشئة"، والمعلومات حول ما تقوم به الجهات الفاعلة العالمية الأخرى في مجال الأمن الغذائي والتغذية، لتمكين اللجنة من توضيح موضوع تخصصها، والمجالات التي يمكنها أن تضيف قيمة فيها. وينبغي للخطة الاستراتيجية/الإطار الاستراتيجي الاسترشاد بواقع الحال "على الأرض": على اللجنة أن تحصل على معلومات بشأن الأولويات الوطنية المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية، فضلاً عن معلومات بشأن المنتديات الوطنية الحالية والمزمعة. وتتمتع المجموعة الاستشارية والوكالات التي توجد مقارها في روما ومنظمة الصحة العالمية بوضع ملائم يمكنها من توفير معلومات عن الأولويات والمنتديات الوطنية.

التوصية مقبولة جزئيًا

9- لجنة الأمن الغذائي العالمي هي المنصة المتعددة أصحاب المصلحة الوحيدة ضمن منظومة الأمم المتحدة المعنية بالتنسيق العالمي بشأن الأمن الغذائي والتغذية. وتتفق اللجنة على ضرورة وجود توجه أكثر استراتيجية يسترشد به عمل اللجنة، إنما بصفتها منصة فهي لا تتطلب إطارًا استراتيجيًا قائمًا بحد ذاته. وسوف تُعزز اللجنة المضمون الاستراتيجي لبرنامج العمل المتعدد السنوات وتوسعه بحيث يغطي فترتين ماليتين على الأقل، مع تحديث منتظم للأنشطة. كذلك، سوف تضع اللجنة أهدافًا استراتيجية وتحدِّد نتائج/نواتج متوقعة تُدرج في برنامج العمل المتعدد السنوات الأطول مدة لتوفير التوجيهات تحقيقًا لرؤية اللجنة، وتوضيح مساهمة الأدوار الستة للجنة المحدَّدة في وثيقة الإصلاح لتحقيق رؤية اللجنة وطرق الاضطلاع بهذه الأدوار (بما في ذلك كيفية تنفيذها والجهة المسؤولة عن تنفيذها)، بالاستناد إلى الخبرات المكتسبة منذ إصلاح اللجنة. وسوف يُشير المضمون الاستراتيجي لبرنامج العمل المتعدد السنوات إلى الأولويات العالمية (خطة التنمية المستدامة لعام 2030)، والقضايا التي تمت إثارتها في المذكرة الصادرة عن فريق الخبراء الرفيع المستوى بشأن المسائل الحاسمة والناشئة والأهداف الاستراتيجية للوكالة التي توجد مقارها في روما.

10- إن التوصيتين 1 و2 مترابطتان وسوف يجري تنفيذهما معًا.

الإجراءات الواجب اتخاذها	الجهاز المنفِّذ	الإطار الزمني	التمويل الإضافي المطلوب (نعم أو لا)
الإجراء 1-1 وضع مضمون استراتيجي لبرنامج عمل متعدد السنوات متوسط إلى طويل الأجل؛ وتوضيح مساهمة الأدوار الستة المحدَّدة في وثيقة الإصلاح لتحقيق رؤية لجنة الأمن الغذائي العالمي، وكيفية تنفيذها، والجهة المسؤولة عن تنفيذها، بالاستناد إلى الخبرات المكتسبة منذ إصلاح اللجنة.	المكتب، بعد التشاور مع المجموعة الاستشارية	بحلول مارس/آذار 2018، على أن تصادق عليها اللجنة في دورتها الخامسة والأربعين	لا

التوصية 2

11- ينبغي تنقيح هيكل برنامج العمل المتعدد السنوات وعمليته. وينبغي لبرنامج العمل المتعدد السنوات أن يسترشد بالإطار الاستراتيجي وأن يتسق معه، وينبغي أن يكون هناك رابط واضح بين أنشطة البرنامج والنتائج أو النواتج في الإطار الاستراتيجي. وتتدارس اللجنة خيارًا يتمثَّل في برنامج عمل متعدد السنوات مدته أربعة أعوام. ولكن نظرًا إلى الصعوبة التي تواجهها اللجنة لجهة ضمان ميزانية ثابتة لفترة سنتين، فإن تمديد البرنامج إلى فترة أربع سنوات سيعني ببساطة خطة تضم الكثير من الأنشطة غير المموَّلة. أما الحاجة إلى منظور متوسط الأجل فتقوم على إدخال خطة استراتيجية/إطار استراتيجي لتغطية ثلاث فترات مالية.

12- وعلى برنامج العمل المتعدد السنوات أن يكون مرتبطًا بعملية صياغة الميزانية من أجل خفض مواطن العجز المزمنة في التمويل التي يواجهها البرنامج. وفيما تسعى اللجنة إلى ضمان التمويل المستدام، عليها أيضًا أن ترتب أولويات عملها وأن تبسِّط مسارات العمل وأن ترفع التركيز عن مسارات عمل أخرى بحسب مقتضى الحال. وعلى اللجنة أن تُحدِّد التوازن الدقيق بين جودة مسارات العمل وكميتها وأن تتفادى استنزاف جهودها. وينبغي لأي برنامج عمل متعدد السنوات يرفع إلى الدورة العامة للجنة أن يحتوي على ميزانية مخصصة مع تخصيصات محدَّدة لمسارات العمل ذات الأولوية. وينبغي أن يكون مفهومًا أنه ينبغي عدم البدء في مسارات عمل أخرى إلى أن يصبح التمويل من خارج الميزانية متوافرًا.

التوصية مقبولة جزئيًا

13- ستنقح اللجنة هيكل برنامج العمل المتعدد السنوات وعمليته. وسوف يتضمن البرنامج الجديد، الذي سيبدأ في عام 2020 وسيغطي فترتين ماليتين على الأقل، قسمًا "دائمًا" ذا مضمون استراتيجي متوسط إلى طويل الأجل يشير إلى الأولويات العالمية (خطة عام 2030)، وسوف يسترشد بمذكرة المسائل الحاسمة والناشئة الصادرة عن فريق الخبراء الرفيع المستوى، والأهداف الاستراتيجية للوكالات التي توجد مقارها في روما، بالإضافة إلى قسم متجدد يُشير إلى الأنشطة التي سيجري تحديثها بانتظام، مع الأخذ في الاعتبار توفر الموارد. وسوف تُعطى الأولوية إلى المسائل الحاسمة والناشئة والملحة المتصلة بالأمن الغذائي والتغذية، على أن يتم النظر في تأثيرها على السكان الأكثر تأثراً بانعدام الأمن الغذائي وسوء

التغذية. وسوف تُدعى الدورة العامة إلى اقتراح المسائل التي يجري النظر فيها ومناقشة تلك القضايا وتقديم التوجيه بشأنها، مع مراعاة ما يلي:

- المعلومات التي يوفرها فريق الخبراء الرفيع المستوى والتطورات العالمية، مع النظر في صلتها بعمل أصحاب المصلحة على الصعيد القطري، بما في ذلك الوكالات التي توجد مقارها في روما؛
- وإمكانية الازدواجية مع أجهزة أخرى؛
- والقيمة المضافة المتوقعة مع الأخذ في الاعتبار أدوار لجنة الأمن الغذائي العالمي ورؤيتها؛
- واحتمال التآزر بين القضايا.

14- وسوف يتضمن إعداد برنامج العمل المتعدد السنوات مرحلة تخطيط شامل بقيادة أصحاب المصلحة لتحديد مجالات العمل ذات الأولوية، وسوف يتألف بالنسبة إلى كل نشاط من تبرير منطقي لمشاركة اللجنة، بالإضافة إلى الأهداف والنواتج، والقيمة المضافة الصريحة للجنة، والأدوار والمسؤوليات في مرحلة ما بعد المصادقة، وأنشطة الرصد والميزانية. وسوف تؤدي العملية إلى اتخاذ قرار بشأن وجوب أو عدم وجوب اعتماد النشاط المعني. وأما القرار المتصل بإدراج أنشطة جديدة في برنامج العمل المتعدد السنوات فسوف يكون مشروطًا بتوفر الموارد، مع الأخذ في الاعتبار عوامل أخرى، مثل عبء العمل.

الإجراءات الواجب اتخاذها	الجهاز المنفذ	الإطار الزمني	التمويل الإضافي المطلوب (نعم أو لا)
الإجراء 2-1 وضع اقتراح لهيكل جديد لبرنامج العمل المتعدد السنوات وعملية تربط بخطة التنمية لعام 2030، مع جزء دائم ذي مضمون استراتيجي (انظر الإجراء 1-1)، وجزء متجدد يتضمن أنشطة مرتبطة بتوفر الموارد.	المكتب، بعد التشاور مع المجموعة الاستشارية	بحلول يونيو/حزيران 2018، على أن تصادق عليه اللجنة في دورتها الخامسة والأربعين	لا
الإجراء 2-2 وضع وتطبيق معايير أكثر وضوحًا لاختيار أنشطة لجنة الأمن الغذائي العالمي.	المكتب، بعد التشاور مع المجموعة الاستشارية	بحلول يونيو/حزيران 2018	لا
الإجراء 2-3 إعطاء الدورة العامة الفرصة لتقديم الاقتراحات، والمناقشة وتوفير التوجيهات بشأن مسائل الأمن الغذائي والتغذية الحاسمة والناشئة والملحة للاسترشاد بها في إعداد برنامج العمل المتعدد السنوات.	المكتب، بعد التشاور مع المجموعة الاستشارية	بحلول فبراير/شباط من كل عام لانعقاد الدورة العامة في أكتوبر/تشرين الأول	لا
الإجراء 2-4 تحديد مرحلة للتخطيط الشامل لبرنامج العمل المتعدد السنوات من أجل تحديد الأنشطة، مع الأخذ في الاعتبار توفر الموارد.	المكتب، بعد التشاور مع المجموعة الاستشارية	بحلول يونيو/حزيران 2018	لا

التوصية 3

15- تتوقف القدرة على تنفيذ الأنشطة في برنامج العمل المتعدد السنوات على الميزانية المستدامة للجنة. وينبغي للمكتب أن يتخذ الإجراءات التالية لضمان التمويل المستدام للجنة:

(1) ينبغي أن يضع استراتيجية لحشد الموارد باعتبار ذلك مسألة ملحة. وينبغي لاستراتيجية حشد الموارد أن تستند إلى رسالة واضحة ومبسَّطة عن اللجنة كفيلة باجتذاب شركاء التمويل المحتملين.

(2) ينبغي لاستراتيجية حشد الموارد أن تخص الدورة العامة للجنة ومسارات العمل وفريق الخبراء الرفيع المستوى وآلية المجتمع المدني. وعلى مصادر التمويل أن تكون متنوعة. ويجب النظر في استقطاب المؤسسات الخاصة والقطاع الخاص شرط ألاّ يكون هناك تضارب في المصالح. ويجب توسيع قاعدة الجهات المانحة من المصادر العامة، مع توجيه نداءات إلى الدول الأعضاء في اللجنة التي لم تُبادر إلى تمويلها منذ إصلاحها.

(3) ينبغي للوكالات التي توجد مقارها في روما أن تضفي طابعًا رسميًا على مساهماتها من خلال مذكرة تفاهم، ويمكن التفاوض معها من أجل زيادة مساهماتها السنوية. وليس ممكنًا توقع حجم الزيادة إذ أن ذلك سيكون رهن عدد مسارات العمل في برنامج العمل المتعدد السنوات المعيَّن.

(4) ينبغي أن تكون هناك شفافية أكبر في عملية وضع الميزانية بحيث يظهر كيف تم التوصل إلى قرارات تخصيص الميزانية. أما الشفافية في الإنفاق فلا تقل أهمية عنها. ويجب إخضاع المصاريف الفعلية إلى التدقيق المحاسبي إذ أن ذلك لا يُطبَّق حاليًا باستثناء ما يخص فريق الخبراء الرفيع المستوى وآلية المجتمع المدني.

(5) ينبغي مراعاة استحداث منصب في الأمانة متخصص في حشد الموارد وتحليل الميزانية والإبلاغ عن الإنفاق.

التوصية مقبولة جزئيًا

16- تعتمد لجنة الأمن الغذائي العالمي على المساهمات الواردة من الوكالات الثلاث التي توجد مقارها في روما التي توفِّر معًا 4.05 مليون دولار أمريكي في كل فترة مالية نقدًا أو عينًا، في الميزانية الرئيسية للجنة بما يغطي تكاليف الدورة العامة للجنة والأمانة. وتتألف المساهمة العينية من ثلاثة موظفين كبار تتم إعارتهم من الوكالات التي توجد مقارها في روما. وكانت هذه المساهمة، القائمة منذ إصلاح اللجنة، تغطي رسميًا كامل الميزانية الرئيسية للجنة، ولكنها باتت الآن تُغطي جزءًا منها فقط بفعل الزيادات في التكاليف الجارية، والتغييرات في تشكيل الأمانة التي تشمل أمين سر بدوام كامل، والإضافات إلى ما يعتبر الميزانية "الرئيسية" (الأموال المخصصة لبعض أعمال الترجمة الفورية في الفترة الفاصلة بين الدورات، ومساعد لرئيس اللجنة)، ويجب أن يتم الاتفاق على كامل المبلغ الذي تساهم به الوكالات التي توجد مقارها في روما بين الوكالات الثلاث بالاستناد إلى قرارات أجهزتها الرئاسية. وترتبط مناقشة هذه التوصية بهيكلية الأمانة التي أوصى التقييم بتعديلها في التوصية 9. وأما فريق الخبراء الرفيع المستوى وآلية المجتمع المدني فهما ممولان بالكامل من التبرعات.

17- وتواجه جميع المكونات الثلاثة في ميزانية اللجنة (الدورة العامة ومسارات العمل، وفريق الخبراء الرفيع المستوى وآلية المجتمع المدني)، فجوة مزمنة في الميزانية التي تعتمد على مساهمات طوعية واردة من الأعضاء والمشاركين. وثمة حاجة

مُلحة للتأكد من موازنة هذا الأمر عن طريق ترتيب أفضل للأولويات في أنشطة اللجنة، وحشد ملائم للموارد. وكانت هذه أولوية في المناقشات التي جرت بين مكتب اللجنة والمجموعة الاستشارية، وفي اجتماع مفتوح بشأن التمويل المستدام للجنة انعقد في 9 مارس/آذار 2017.

18- وفي ما يلي الرد على التوصية:

(1) توافق لجنة الأمن الغذائي العالمي على أن تضع وتنفذ، بمشورة من الوكالات التي توجد مقارها في روما، استراتيجية لحشد الموارد للدورة العامة للجنة ومسارات عملها، وفريق الخبراء الرفيع المستوى وآلية المجتمع المدني من أجل تنفيذ برامج العمل المتعددة السنوات المتفق عليها، حالما يتم تحديد المضمون الاستراتيجي الجديد لبرنامج العمل، مع تحديد أنشطة خاصة للميزانية. وسوف تتضمن الاستراتيجية ضمانات متينة تتماشى مع الخطوط التوجيهية لمنظمة الأغذية والزراعة للحؤول دون وقوع تضارب محتمل في المصالح.

(2) سوف تُبذل جهود متواصلة لتوسيع قاعدة الجهات المانحة، بما في ذلك التوجه إلى الدول الأعضاء في اللجنة وإلى المؤسسات الخاصة والقطاع الخاص، والمؤسسات المالية.

(3) سوف تطلب اللجنة إلى الوكالات التي توجد مقارها في روما المساهمة بالمبلغ الكامل لمساهماتها المعلنة، مع وضع مبادئ توجيهية للمساهمات النقدية والعينية، وإضفاء الطابع الرسمي على مساهمتها بهدف القدرة على التنبؤ بها.

(4) سوف يطلب الأعضاء في اللجنة إلى الوكالات التي توجد مقارها في روما تعديل مساهماتها بطريقة مستدامة لتغطية الميزانية الرئيسية المتصلة بالدورة العامة ومسارات العمل في اللجنة بدءًا من فترة السنتين 2020-2021.

(5) يُدرج الآن تدقيق المصاريف الفعلية المتصلة بالدورة العامة للجنة ومسارات العمل وفريق الخبراء الرفيع المستوى وآلية المجتمع المدني وآلية القطاع الخاص في التقرير المرحلي السنوي للجنة، الذي يشكّل وثيقة معلومات سنوية، بدءًا من التقرير المرحلي السنوي لعام 2017. وتُعلن القرارات بشأن تخصيص الميزانية في الجزء المتصل بالافتراضات في جدول الميزانية في برنامج العمل المتعدد السنوات. وسوف توضَّح الحاجة إلى معلومات إضافية بشأن المصاريف الفعلية والقرارات المتصلة بتخصيص الميزانية، كما ستوفر معلومات إضافية حسب المتفق عليه لتعزيز الشفافية.

الإجراءات الواجب اتخاذها	الجهاز المنفِّذ	الإطار الزمني	التمويل الإضافي المطلوب (نعم أو لا)
الإجراء 3-1 (1) وضع وتنفيذ استراتيجية لحشد الموارد تخص الدورة العامة للجنة الأمن الغذائي العالمي ومسارات عملها، وفريق الخبراء الرفيع المستوى وآلية المجتمع المدني لدعم أولويات اللجنة، مع ضمانات واضحة ومتينة تتماشى مع الخطوط التوجيهية للمنظمة للحؤول دون وقوع تضارب في المصالح في ما يخص التمويل.	الأمانة، بمشورة من الوكالات التي توجد مقارها في روما وبعد التشاور مع المكتب والمجموعة الاستشارية	بحلول يونيو/حزيران 2018	لا

الإجراءات الواجب اتخاذها	الجهاز المنفِّذ	الإطار الزمني	التمويل الإضافي المطلوب (نعم أو لا)
الإجراء 3-2 (2) تنويع قاعدة التمويل من الأعضاء، والمؤسسات الخاصة والقطاع الخاص، والمؤسسات المالية.	الأمانة، بدعم سياسي/تواصل من جانب رئيس اللجنة، والمكتب، ورهنًا باستعداد المساهمين.	متواصل	نعم
الإجراء 3-3 (3) الطلب إلى الوكالات التي توجد مقارها في روما المساهمة بالمبلغ الكامل لمساهمتها المقررة، مع وضع مبادئ توجيهية للمساهمات النقدية والعينية، وإضفاء الطابع الرسمي على مساهماتها لتحقيق الاستدامة.	رئيس لجنة الأمن الغذائي العالمي	بحلول يونيو/حزيران 2018	لا
الإجراء 3-4 (3) الطلب إلى الوكالات التي توجد مقارها في روما تعديل مساهماتها بحيث تغطي الميزانية الرئيسية المتصلة بالدورة العامة ومسارات العمل في اللجنة بدءًا من فترة السنتين 2020-2021.	الأعضاء في اللجنة، حسب الاقتضاء، أثناء اجتماعات الجهاز الرئاسي للوكالات التي توجد مقارها في روما	وفقًا للجدول الزمني للأجهزة الرئاسية لعام 2018	لا
الإجراء 3-5 (4) توضيح حاجة أصحاب المصلحة إلى معلومات إضافية وتوفير هذه المعلومات بشأن المصاريف الفعلية والقرارات المتصلة بتخصيص الميزانية، والنظر في كيفية تحسين الحصول على معلومات وشفافية هذه المعلومات	المكتب، بعد التشاور مع المجموعة الاستشارية	بحلول يونيو/حزيران 2018	لا

التوصية 4

19- ينبغي للمكتب أن يراجع تشكيلة المجموعة الاستشارية وعملياتها ليضمن قدرتها على أداء مهامها بفعالية. وينبغي الطلب من أعضاء المجموعة الاستشارية الذين تغيبوا عن حضور ثلاثة اجتماعات متعاقبة في فترة السنتين الحالية أن يبرروا سبب عدم حضورهم وأن يعربوا عن اهتمامهم بالمضي قُدمًا. ويمكن منح أولئك الأعضاء خيار المقعد المخصص بحيث يستطيعون الحضور فقط حين تكون هناك بنود محدَّدة ذات صلة بهم أو تهمهم. ومن الخيارات الأخرى المطروحة إتاحة مرافق للاتصال الهاتفي يستفيد منها الأعضاء الذين لا يوجد مركز عملهم في روما.

20- وينبغي أن يُقيِّم المكتب الطلبات على مقاعد في المجموعة الاستشارية مستعينًا بنُهج العناية الواجبة. وينبغي ألاّ يُنظر في الطلبات إلاّ في حال كانت مرفقة باقتراح مفصَّل ينطوي على سبيل الذكر لا الحصر على النقاط التالية:

- إثبات كيفية مساهمة المشارك في تحقيق أهداف اللجنة، والقيمة المضافة التي سيقدمها المشارك؛
- إثبات المساهمات المقدَّمة حتى تاريخه في إجراءات اللجنة والهياكل الأخرى؛
- قرار من المنظمات الأعضاء التي سيجري تمثيلها، مع أرقام مراجعة وموثوقة بشأن العضوية؛
- ترتيبات الحوكمة – تشكيل هياكل صنع القرار أو الهياكل التوجيهية؛

- كيفية تمويل المشاركة في المجموعة الاستشارية؛
- تصريح عن تضارب المصالح؛
- المشاركة في أجهزة أخرى حكومية دولية.

21- وفي ما يخص الطلبات الحالية على آلية جديدة أو مقاعد إضافية، فإن القرار يقع على عاتق المكتب. وقد طُلب من فريق التقييم الإدلاء برأيه بشأن تلك الطلبات وبشأن التوزيع الحالي للمقاعد. وفي ما يلي آراء الفريق:

(1) طلبت آلية القطاع الخاص عددًا متساويًا من المقاعد كآلية المجتمع المدني، بمعنى أنه مهما بلغ عدد المقاعد المخصصة لهذه الأخيرة، فإنه ينبغي لآلية القطاع الخاص أن تنال العدد نفسه من المقاعد. ويرى فريق التقييم أن المساواة في الصوت لا تعني بالضرورة المساواة في عدد المقاعد. فقد خُصصت أربعة مقاعد لآلية المجتمع المدني من أجل منح الأولوية للأصوات التي عانت التهميش على الدوام في السابق. وأما التكافؤ في توزيع المقاعد فسيؤدي فقط إلى تعزيز التفاوت في موازين القوة بين المجتمع المدني والقطاع الخاص ضمن سياق منتدى متعدد أصحاب المصلحة، ومن ثم تقويض مبادئ الإصلاح. بيد أن هناك مؤسسات تجارية صغيرة تعمل في مجال إنتاج الأغذية وينبغي استقطابها، وبناءً عليه، ينبغي النظر في منح مقعد إضافي لآلية القطاع الخاص.

(2) طلبت المنظمة العالمية للمزارعين إنشاء آلية للمزارعين على أساس أن المزارعين غير ممثلين بالشكل الكافي من قِبل آلية المجتمع المدني، مؤكدة أنها تُمثِّل الحركات الاجتماعية لا المزارعين، وأن آلية القطاع الخاص تمثل الأعمال الزراعية التجارية لا المزارعين. ولم يقتنع التقييم بهذه الحجة نظرًا إلى وجود مزارعين في كل من الآليتين. وأشار الفريق إلى أن المنظمة العالمية للمزارعين والمنظمات الأعضاء فيها تُشدِّد بقوة على هذه المسألة، وأنه ينبغي دعوتها إلى تقديم اقتراح مفصل إلى المكتب يتناول البنود المذكورة في الفقرة 11.

(3) ينبغي مراعاة تخصيص مقعد لمنظمة الصحة العالمية في المجموعة الاستشارية بما أنها برهنت على التزامها باللجنة ومساهمتها فيها.

(4) ينبغي الطلب من آلية المجتمع المدني تقديم اقتراح شامل لتبرير الحاجة إلى مساحة إضافية. وينبغي أن يكون تخصيص مقعد إضافي مشروطًا بإثبات معالجة آلية المجتمع المدني تنظيمها الداخلي، لا سيما كيفية تحسين الاتصال بالأقاليم الفرعية وزيادة مشاركتها.

التوصية مقبولة جزئيًا

22- جرى التأكيد من جديد على أهمية أن تقدم المجموعة الاستشارية إلى المكتب إسهامات موضوعية بشأن الأمن الغذائي والتغذية تغطي مجموعة المهام التي أوكلتها الدورة العامة للجنة إلى المكتب، وفي توعية الجهات التأسيسية.

23- ولا يستفيد المكتب حاليًا استفادة كاملة من المجموعة الاستشارية وخبرة ومعارف مجموعة واسعة من أصوات الجهات التأسيسية التي تُمثلها. وستستعرض اللجنة تشكيل المجموعة الاستشارية وعملياتها لتضمن قدرتها على تأدية وظائفها بفعالية.

24- وسلطت الاجتماعات التي عُقدت في سبتمبر/أيلول 2017 الضوء على العناصر التالية لينظر فيها المكتب في استعراضه:

في ما يتعلق بالعملية:

- ينبغي للمجموعة الاستشارية أن تُساهم أساسًا بالعمل الموضوعي وأن تسدي المشورة إلى المكتب بشأن الأمن الغذائي والتغذية، تماشيًا مع وثيقة الإصلاح واللائحة الداخلية.
- ينبغي للمكتب توضيح الدعم المطلوب من المجموعة الاستشارية قبل تعيين أعضائها، وخلال ولايتها التي مدتها سنتان، مع طلب مشورة محدَّدة بشأن المسائل الموضوعية وبنود جدول الأعمال.
- تكتسي المشاركة والانخراط النشطان في عمل اللجنة، إما من خلال الحضور الفعلي أو وسائل أخرى، والتقارير الدورية السنوية لأعضاء المجموعة الاستشارية بشأن مساهماتهم في اللجنة، أهمية.

في ما يتعلق بالتشكيل:

- تشكل جودة المشورة المقدَّمة ومدى ملاءمتها عاملاً مهمًا ينبغي أخذه في الاعتبار، وهو ما تعبر عنه المعايير الواردة في التوصية المتعلقة بتقييم طلبات الحصول على مقاعد في المجموعة الاستشارية.
- تظل الفئات الخمس من الجهات التأسيسية مناسبة وينبغي أن يكون الشمول محركًا لمسألة التشكيل.
- ينبغي للمجموعة الاستشارية إبراز طيف واسع من أصوات جهاتها التأسيسية وينبغي أن يظل المكتب منفتحًا لتلقي المشورة من عدد أكبر من أصحاب المصلحة، بالنظر إلى الحاجة إلى استعراض عدد المقاعد والفئات.
- يتيح تعيين مشاركين مخصصين بولاية تقتصر على موضوع معيَّن ونشاط محدَّد وفترة زمنية محدودة، وفقًا للائحة الداخلية، مرونة وشمولاً من أجل الاستجابة بشكل أفضل لأولويات اللجنة في برنامج العمل المتعدد السنوات المتفق عليه.

الإجراءات الواجب اتخاذها	الجهاز المنفِّذ	الإطار الزمني	التمويل الإضافي المطلوب (نعم أو لا)
الإجراء 4-1 استعراض تشكيل المجموعة الاستشارية وعملياتها حتى يتسنى لها أداء مهامها بفعالية.	مكتب اللجنة، مع التماس مدخلات إضافية حسب ما تقتضيه الحاجة.	بحلول مارس/آذار 2018.	لا

التوصية 5

25- تُعتبر الدورة العامة ذروة العمل المنجز على مدار العام، وعلى المكتب أن يضمن بأن تكون الدورة العامة منتدى ناشطًا يتم فيه التحاور بشأن القضايا الراهنة الرئيسية في مجال الأمن الغذائي والتغذية. ولا يجب اعتبار كثرة الاجتماعات الجانبية بمثابة تهديد للدورة العامة الرئيسية، بل كفرصة لإبراز مكانة اللجنة لدى جمهور يتخطى المشاركين في الدورة العامة. وينبغي للاجتماعات الجانبية أن تُستخدم هي أيضًا للتحاور بشأن المسائل العسيرة أو المثيرة للجدل والتي لم تبلغ جدول الأعمال الرئيسي للدورة العامة للجنة.

26- وعلى المكتب أن يُعيد النظر في الممارسة المتبعة أخيرًا والتي تقضي بعقد مفاوضات قبل فترة طويلة من أسبوع انعقاد الدورة العامة. وتُضاهي عملية التفاوض من حيث الأهمية توصيات السياسات التي تُعتمد في نهاية المطاف، ومن الضروري أن تكون العملية شاملة قدر الإمكان. وفي حين أن تلك العمليات تستغرق وقتًا طويلاً، فإن الشمولية قد تكون أكثر كفاءة على المدى البعيد، مقارنة بنُهج الكفاءة قصيرة الأجل التي تستثنى عن غير عمد الأشخاص غير القادرين على السفر إلى روما لعدة مرات في السنة. ويمكن للجنة أن تنظر في نهج آخر على غرار الاجتماعات الحكومية الدولية الأخرى حيث تُعقد الاجتماعات الجانبية والمفاوضات على مستوى المسؤولين مثلاً قبل انعقاد الدورة العامة، والمناقشات التي يشارك فيها مندوبون وزاريون.

التوصية مقبولة جزئيًا

27- يتعيَّن أن تكون الدورة العامة حيوية كما ينبغي أن يجتذب جدول الأعمال الوزراء القادرين على إحداث تغييرات على المستوى الوطني وممثلين رفيعي المستوى. وعوضًا عن كلمات طويلة خلال الدورة العامة، ينبغي أن يكون جدول أعمال الدورة جذابًا بحيث يعكس برنامج عمل متعدد السنوات يثير الاهتمام ويترافق بتنظيم اجتماعات مائدة مستديرة أو منتديات رفيعة المستوى وابتكارية تضم أصحاب مصلحة من الآليات، وفرق التفكير وآليات البحوث لتشجيع قيام حوارات أكثر تفاعلية وأهمية حول الأمن الغذائي والتغذية، بما يضمن تحقيق توازن مع وظيفة صنع القرارات التي تضطلع بها الدورة العامة. ومن شأن هذا الأمر أن يُعزز وظيفة اللجنة بوصفها منصة، فيُنظر على أنها مكان لتوليد الأفكار الجديدة.

28- وشملت الاقتراحات الرامية إلى جعل الدورة العامة حيوية وجذابة إمكانية إصدار إعلان مشترك من الوزراء أو رؤساء الوفود، واجتماعات مائدة مستديرة رفيعة المستوى، وجلسات نقاش لتحفيز الشراكات، واستراتيجية تواصل لإبراز أهمية اللجنة على نحو أكبر، وقد يشمل ذلك خطة إعلامية للدورة العامة وتقديم التقارير الهامة والتطورات العالمية المتصلة بالأمن الغذائي والتغذية.

29- وجدير بالإشارة أن اللجنة أثنت على الممارسة التي تقضي بعقد مفاوضات قبل أسبوع انعقاد الدورة العامة خلال الدورة الثالثة والأربعين للجنة الأمن الغذائي العالمي [التقرير النهائي لعام 2016، الفقرة 15].

الإجراءات الواجب اتخاذها	الجهاز المنفِّذ	الإطار الزمني	التمويل الإضافي المطلوب (نعم أو لا)
الإجراء 5-1 إعداد اقتراح لجعل الدورة العامة حيوية، وجذابة وموضوعية، مع مراعاة الأفكار المتولدة من عملية التشاور.	مكتب اللجنة، بعد التشاور مع المجموعة الاستشارية.	بحلول فبراير/شباط 2018.	قد يتطلب مزيدًا من التمويل تبعًا للاقتراح.

التوصية 6

30- ينبغي أن يرشّد المكتب عدد مجموعات العمل المفتوحة العضوية عبر توحيد المجموعات ذات المهام المترابطة، فضلاً عن تقييم المجموعات التي أتمت المهام التي كلفتها بها الدورة العامة ولا يلزم استمرارها. وينبغي أن ينظر المكتب في إنشاء مجموعة عمل مفتوحة العضوية معنية ببرنامج العمل المتعدد السنوات والميزنة. وينبغي إعادة النظر في وضعية مجموعة العمل المفتوحة العضوية المعنية بالإطار الاستراتيجي العالمي حالما تنتهي من استعراض هذا الإطار، ذلك أن تحديث الإطار عقب كل دورة عامة لا يتطلب مجموعة عمل كاملة مفتوحة العضوية.

31- وينبغي أن تضع مجموعات العمل المفتوحة العضوية اختصاصات تحكم سير عملها. وينبغي أن تحدد الاختصاصات أهداف مجموعة العمل المفتوحة العضوية والنتائج التي ينبغي أن تحققها خلال فترة السنتين، وفي حال كانت المجموعة المعيَّنة ذات صلة بالسياسات، فيجب تحديد موعد لانتهاء مدة ولاية المجموعة. وينبغي أن تشمل الاختصاصات أدوار ومسؤوليات الرئيس والمشاركين وفرق المهام الفنية التي تدعم مجموعة العمل المفتوحة العضوية. وفي حال ترابط عمل مجموعتين أو أكثر من مجموعات العمل المفتوحة العضوية أو مسارات العمل الأخرى المتعلقة بالسياسات، ينبغي اتخاذ ترتيبات لعقد اجتماعات مشتركة لرؤساء مجموعات العمل المفتوحة العضوية المعنية.

التوصية مقبولة

32- ستقوم اللجنة بترشيد عدد مجموعات عملها المفتوحة العضوية. وبعد التشاور مع المجموعة الاستشارية، سوف يوضح المكتب الأدوار والمسؤوليات المنوطة بالمكتب/المجموعة الاستشارية وبمجموعات العمل المفتوحة العضوية، بما يتيح لمجموعات العمل التركيز على المسائل الموضوعية. كذلك، سوف يتولى مكتب اللجنة والمجموعة الاستشارية إدارة القضايا المترابطة وغير المواضيعية. وسوف يتم تحديد هذه القضايا خلال الفترة الفاصلة بين الدورات لعام 2018، ويمكن أن تشمل قضايا مثل وضع جدول أعمال لجنة الأمن الغذائي العالمي ومواردها، ووظائف الرصد والمساءلة، والفعالية (كانت سابقًا في مجموعات العمل المفتوحة العضوية المعنية ببرنامج العمل المتعدد السنوات والرصد، ومجموعة العمل المعنية باللائحة الداخلية).

33- ستوضع معايير مرفقة بشروط محدَّدة للتمكين من اتخاذ قرارات بشأن ما إذا كانت ثمة حاجة إلى تكوين مجموعة عمل مفتوحة العضوية أو ما إذا كان ينبغي استمرار مجموعات العمل المفتوحة العضوية القائمة. وستحدد اختصاصات واضحة قبل إنشاء مجموعات عمل مفتوحة العضوية جديدة، واختصاصات لمجموعات العمل المفتوحة العضوية القائمة التي تفي بمعايير الاستمرار بالعمل. وستكون هذه الاختصاصات محدَّدة زمنيًا وسيكون أي تمديد لها ناتجًا عن قرار مدروس.

34- وإلى جانب مجموعات العمل المفتوحة العضوية، سيجري استكشاف ترتيبات عمل بديلة، مثل فرق المهام المحدَّدة (المعنية مثلاً بمساهمة لجنة الأمن الغذائي العالمي في المنتدى السياسي الرفيع المستوى) وفرق المهام الفنية أو غيرها من الترتيبات المخصصة. وستوضع اختصاصات واضحة لترتيبات العمل البديلة المذكورة. وسيختتم عمل مجموعة العمل المفتوحة العضوية المعنية بالإطار الاستراتيجي العالمي لحين الحاجة إلى تحديث دوري للإطار الاستراتيجي العالمي في المستقبل.

35- وستكون جميع مسارات العمل، بما فيها تقارير المنتدى السياسي الرفيع المستوى، مرتبطة ارتباطًا مباشرًا بميزانية اللجنة، ولن تصدر أي موافقة على أي أنشطة من أنشطة مسارات العمل بدون تأمين ميزانية لها.

الإجراءات الواجب اتخاذها	الجهاز المنفِّذ	الإطار الزمني	التمويل الإضافي المطلوب (نعم أو لا)
الإجراء 6-1 وضع معايير جديدة مرفقة بشروط محدَّدة للتمكين من اتخاذ قرارات بشأن ما إذا كانت ثمة حاجة إلى تكوين مجموعة عمل مفتوحة العضوية أو ما إذا كان ينبغي استمرار مجموعات العمل المفتوحة العضوية القائمة.	المكتب، بعد التشاور مع المجموعة الاستشارية.	بحلول يونيو/حزيران 2018.	لا
الإجراء 6-2 وضع اختصاصات لمجموعات العمل المفتوحة العضوية الجديدة والقائمة التي تفي بمعايير إنشاء مجموعة عمل جديدة أو استمرار العمل بمجموعة العمل القائمة (الإجراء 6-1). وسوف تُعرض هذه الاختصاصات على الدورة العامة لإقرارها.	المكتب، بعد التشاور مع المجموعة الاستشارية.	بحلول يونيو/حزيران 2018	لا
الإجراء 6-3 وضع اختصاصات لترتيبات عمل بديلة (مثل فرق مهام محدَّدة (معنية مثلاً بمساهمة لجنة الأمن الغذائي العالمي في المنتدى السياسي الرفيع المستوى)، وفرق مهام فنية أو غيرها من الترتيبات المخصصة).	المكتب، بعد التشاور مع المجموعة الاستشارية	بحلول يونيو/حزيران 2018.	لا
الإجراء 6-4 توضيح الأدوار والمسؤوليات المنوطة بالمكتب/المجموعة الاستشارية، ومجموعات العمل المفتوحة العضوية، بما يتيح لمجموعات العمل التركيز على المسائل المواضيعية الموضوعية.	المكتب، بعد التشاور مع المجموعة الاستشارية.	بحلول يونيو/حزيران 2018.	لا

التوصية 7

36- إن لجنة الأمن الغذائي العالمي هي لجنة حكومية دولية ضمن منظومة الأمم المتحدة، ويقع على أعضائها في نهاية المطاف واجب ضمان اضطلاع اللجنة بولايتها. وفي هذا الصدد، ثمة عدد من الإجراءات التي يمكن لأعضاء اللجنة اتخاذها لتحسين سير عمل اللجنة:

(أ) ينبغي لأعضاء اللجنة استعراض تدفق المعلومات من عواصمهم وإليها، ومعالجة الثغرات لضمان وصول منتجات سياسات اللجنة وتوصياتها إلى الوزارات المعنية؛

(ب) وينبغي لأعضاء اللجنة الدعوة إلى استخدام منتجات اللجنة وتوصياتها وتطبيقها كل في بلده بحسب احتياجاتهم وأولوياتهم؛

(ج) وينبغي لأعضاء اللجنة، حيثما يكون ذلك ممكنًا، التبرع بمساهمات نقدية أو عينية في موارد اللجنة.

التوصية مقبولة

37- يقع على أعضاء لجنة الأمن الغذائي العالمي المسؤولية الأولى عن تعزيز اللجنة واستخدام منتجات سياساتها وتوصياتها وتطبيقها، ولكن يلزم دعم من جميع أصحاب المصلحة في إطار جهد جماعي على النحو الذي أكدته الاستجابة للتوصية 11. ويلزم الدعم بصفة خاصة من أجل تنمية القدرات في البلدان النامية والبلدان الأقل نموًا لاستخدام منتجات اللجنة وتوصياتها في مجال السياسات وتطبيقها. ويجري تنفيذ عدد من الأنشطة في البلدان تحت قيادة الحكومات والوكالات التي توجد مقارها في روما، والمنظمات المشاركة في آلية المجتمع المدني، وآلية القطاع الخاص، وسائر أصحاب المصلحة، غير أنه لم يتم إجراء استعراض شامل موحَد لهذه الأنشطة.

38- واقتُرحت العناصر التالية لتيسير التواصل والتوعية:

- قيام أعضاء اللجنة بترشيح جهة اتصال للجنة الأمن الغذائي العالمي على المستوى القطري في الوزارة أو منصة أصحاب المصلحة المتعددين الأكثر صلة من أجل تعزيز تعميم نواتج اللجنة في مجال السياسات واستخدامها وتطبيقها والإبلاغ عن الأنشطة المتصلة باللجنة في البلدان.
- إنشاء منصات وهياكل لأصحاب المصلحة المتعددين في مجال الأمن الغذائي والتغذية أو الاستفادة من المنصات والهياكل القائمة على المستويين الإقليمي والقطري، بحيث تشمل بصفة خاصة الأشخاص الأشد تضررًا من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، مع مشاركة فاعلة من الوكالات التي توجد مقارها في روما ومكاتبها الإقليمية، حيثما يكون ذلك ممكنًا وملائمًا.
- إشراك الوزارات وجميع الجهات الفاعلة ذات الصلة، بما يشمل الخبراء من العواصم منذ بداية عمليات تقارب السياسات لزيادة ملكية مخرجات تقارب السياسات على المستويين القطري والإقليمي.
- زيادة التعاون والمشاركة والالتزام المعزَّز من الوكالات التي توجد مقارها في روما من أجل ما يلي: (1) تيسير استخدام وتطبيق أعمال اللجنة في مجال تقارب السياسات في البلدان، بناءً على طلب البلدان، بوسائل تشمل برامج العمل واتفاقات الشراكة مع البلدان وأصحاب المصلحة؛ (2) ودعم صياغة مواد للتواصل والتوعية بما يتماشى مع الرد على التوصية 11.
- وضع مخرجات لجنة الأمن الغذائي في حُزم أبسط وأكثر إيجازًا لتكييفها مع الجماهير المختلفة (مثل مجموعات الأدوات، والقوائم المرجعية، والتقارير الموجزة، والرسائل الرئيسية، والأدوات) رهنًا بتوفر الموارد.
- تشجيع الوكالات التي توجد مقارها في روما، من خلال القنوات الملائمة، على إدراج لجنة الأمن الغذائي العالمي كبند منتظم في جداول أعمال اجتماعات أجهزتها الرئاسية.
- دعوة البلدان الأعضاء إلى عقد التزامات طوعية وصياغة خطط ملموسة بشأن استخدام وتطبيق منتجات اللجنة وتوصياتها، وتقديم نتائج جهودها في الدورة العامة.
- جمع الخبرات على المستوى القطري بشأن المنصات والهياكل القائمة لأصحاب المصلحة المتعددين في مجال الأمن الغذائي والتغذية.

- دعوة البلدان الأعضاء إلى تعزيز الصلات بين عمليات سياسات لجنة الأمن الغذائي العالمي والنواتج والمبادرات الجارية وجداول الأعمال الخاصة بالآليات الحكومية الدولية والمنظمات الإقليمية، من أجل تعزيز اتساق السياسات على هذا المستوى.

39- وتُعالج النقطة (3) من التوصية في إطار الإجراءين 3-1 و3-2 من تقرير المشاورة لإعداد الرد على تقييم لجنة الأمن الغذائي العالمي[1]، الذي اعتمدته اللجنة في دورتها الرابعة والأربعين.

الإجراءات الواجب اتخاذها	الجهاز المنفِّذ	الإطار الزمني	التمويل الإضافي المطلوب (نعم أو لا)
الإجراء 7-1 إعداد اقتراح بشأن الإجراءات التي يمكن أن يتخذها الأعضاء بدعم، عند الاقتضاء، من أصحاب المصلحة الآخرين، لتحسين أداء اللجنة وتعزيز تعميم نواتج اللجنة في مجال السياسات واستخدامها وتطبيقها بشكل أفضل	المكتب، بالتشاور مع المجموعة الاستشارية	بحلول يونيو/حزيران 2018.	لا

التوصية 8

40- ينبغي للجنة والمكتب توضيح توقعاتهما بشأن منصب الرئيس بما يتخطى رئاسته لاجتماعات الدورة العامة واجتماعات المكتب/المجموعة الاستشارية. وينبغي أن يتضمن هذا التوضيح النتائج المنشودة لأنشطة التوعية التي ينطوي عليها هذا المنصب، مع مراعاة تلك النتائج في التخطيط لأنشطة اللجنة ووضع ميزانياتها. وينبغي أيضًا توضيح دور الرئيس إزاء أمانة اللجنة من أجل معالجة المجالات "الرمادية". وقد يستوجب ذلك استعراض اختصاصات أمين اللجنة وتنقيحها. ويتعيَّن على الرئيس والوكالات التي توجد مقارها في روما والأمين الاتفاق على بروتوكول للإبلاغ من أمانة اللجنة.

التوصية مقبولة

41- يؤدي الرئيس دورًا سياسيًا واستراتيجيًا هامًا في روما وخارجها لتحقيق رؤية اللجنة وأهدافها. ومن المهم أن تكون له خبرة كممثل دائم/عضو ممثلية دائمة والإلمام بعمل اللجنة والوكالات التي توجد مقارها في روما، للتمكين من توسيع نطاق اللجنة وأثرها بين الأعضاء والوكالات التي توجد مقارها في روما.

42- وستوضح اللجنة دور الرئيس بما يتخطى رئاسته لاجتماعات الدورة العامة واجتماعات المكتب والمجموعة الاستشارية. وسيتم وضع اختصاصات منصب الرئيس، مع مراعاة النقاط التالية:

(1) توفير القيادة الاستراتيجية للجنة؛

[1] تقرير المشاورة لإعداد الرد على تقييم لجنة الأمن الغذائي العالمي مرفقًا بمشروع القرار، الوثيقة CFS 2017/44/12 Rev.1.

(2) رفع مكانة اللجنة عن طريق الترويج للجنة كمنبر دولي وحكومي دولي شامل، ومناصرة نتائج اللجنة وعملها في روما والمحافل الأخرى المناسبة؛

(3) التواصل مع أصحاب المصلحة والمشاركة معهم على الصُعد العالمية والإقليمية والوطنية، بالتشاور مع المكتب، مع الأخذ بعين الاعتبار الموارد المتاحة والنتائج المنشودة، بما يتفق مع الرد على التوصية 11 من التقييم المقرر إعداده في عام 2018؛

(4) بناء الثقة في ما بين أصحاب المصلحة وتعزيز الاتساق في العمل المتعلق بالأمن الغذائي والتغذية؛

(5) الدعوة إلى استخدام أصحاب المصلحة منتجات اللجنة في مجال السياسات، بما يشمل استخدامها في سياق خطة عام 2030؛

(6) أداء دور قيادي في أعمال ما بين الدورات من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بين أصحاب المصلحة، والمشاركة والتعاون المستمرين مع الوكالات التي توجد مقارها في روما؛

(7) المساهمة في توسيع قاعدة التمويل من الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين، من خلال الدعم السياسي والدعوة إلى تعبئة الموارد.

43- وسيجري استعراض اختصاصات الأمين، بما يكفل الوضوح والاتساق مع اختصاصات الرئيس وأدوار المكتب ووظائفه. وإن أي تغييرات على اختصاصات الأمين ستأخذ بعين الاعتبار الوظيفة السياسية للرئيس؛ والوظائف الفنية/الإدارية للأمين، فضلاً عن القواعد واللوائح المعمول بها في المنظمة. وسوف تُوضح مسؤوليات رئيس اللجنة والأمين والمنظمة وسيُحدد بوضوح التسلسل الإداري بين هذه الأطراف، مع مراعاة خبرة اللجان الأخرى. وسيؤدي ذلك إلى زيادة الشفافية والمساءلة المتبادلتين.

الإجراءات الواجب اتخاذها	الجهاز المنفِّذ	الإطار الزمني	التمويل الإضافي المطلوب (نعم أو لا)
الإجراء 8-1 وضع اختصاصات لمنصب رئيس اللجنة	مكتب اللجنة، مع التماس إسهامات إضافية حسب الاقتضاء (مثلاً من المجموعة الاستشارية، ومكتب الشؤون القانونية في المنظمة، واللجان الأخرى، والأمين، والوكالات التي توجد مقارها في روما).	بحلول مارس/آذار 2018	لا
الإجراء 8-2 استعراض اختصاصات الأمين، وتوضيح المسؤوليات والتسلسل الإداري	مكتب اللجنة، مع التماس إسهامات إضافية حسب الاقتضاء (مثلاً من المجموعة الاستشارية، ومكتب الشؤون القانونية في المنظمة، واللجان الأخرى، والأمين، والوكالات التي توجد مقارها في روما).		

التوصية 9

44- ينبغي تنقيح هيكل أمانة اللجنة لضمان تمكن الأمانة من دعم عمل اللجنة بفعالية، ولضمان كفاءة استخدام الموظفين. وينبغي استعراض مستويات جميع الوظائف واختصاصاتها وتنقيحها حسب اللزوم. ومن الضروري للوكالات التي توجد مقارها في روما أن تشغل الوظائف المنتدبة الشاغرة ضمن إطار زمني معقول لضمان استمرارية عمليات أمانة اللجنة. ويستصوب عقد اتفاق رسمي بين اللجنة وبين تلك الوكالات بشأن انتداب الموظفين، بما في ذلك اتفاق لشغل الوظائف المنتدبة ضمن الأُطر الزمنية نفسها المستخدمة لشغل الشواغر في كل من تلك الوكالات.

التوصية 9 مقبولة

45- سيخضع هيكل أمانة اللجنة للاستعراض والتنقيح بحسب المقتضى لضمان تمكن الأمانة من دعم عمل اللجنة بفعالية والاستخدام الكفؤ للموظفين والموارد، وسيُعرض ذلك على المكتب. وإن الوكالات التي توجد مقارها في روما تدعم هذه التوصية وأشارت إلى استعدادها لاستعراض وتنقيح مستويات واختصاصات الوظائف في الأمانة المشتركة للجنة. وستُعد اقتراحاً مشتركاً مع الأمانة. وسيستمر تطبيق الحكم القائم القاضي بدعوة كيانات الأمم المتحدة الأخرى إلى المساهمة بالموظفين وفقًا لاحتياجات الأمانة[2] وسيسمح الهيكل بالمرونة من أجل مراعاة مسارات العمل المتفق عليها في برنامج العمل المتعدد السنوات والأولويات والاحتياجات المحدَّدة. ويعالج الإجراء 6-3 المساهمة المتوقعة من فرق العمل الفنية من خلال وضع اختصاصات لترتيبات عمل بديلة تتضمن فرق العمل الفنية.

46- وسوف تُعزِّز الوكالات التي توجد مقارها في روما التنسيق في ما بينها وستسعى وراء سُبل فعالة لضمان الوفاء بالتزامات فترة السنتين المرتبطة بالتوصية 3 (3) في الوقت المناسب، من خلال إما عمليات الانتداب، أو إعارة الموظفين، أو الخبراء الاستشاريين، أو الأموال المعادلة، تماشياً مع المبادئ التوجيهية الواردة في الإجراء 3-3. وأما توفير الدعم المالي والموظفين للأمانة المشتركة للجنة فهو أصلاً أولوية ضمن اتفاق التعاون الحالي بين الوكالات التي توجد مقارها في روما، وستنظر هذه الأخيرة في السُبل الكفيلة بتعزيز ذلك حسب اللزوم[3].

الإجراءات الواجب اتخاذها	الجهاز المنفِّذ	الإطار الزمني	التمويل الإضافي المطلوب (نعم أو لا)
الإجراء 9-1 استعراض مستويات واختصاصات جميع الوظائف في الأمانة المشتركة للجنة، وعرض ذلك على المكتب من أجل التشاور.	الوكالات التي توجد مقارها في روما بالتعاون مع أمين اللجنة	بحلول مارس/آذار 2018.	لا

[2] انظر الطرق والشروط في القسم المعنون "انضمام أجهزة أخرى تابعة للأمم المتحدة إلى الأمانة" من الوثيقة CFS 2013/40/10/Rev.1.

[3] انظر الوثيقة CL 155/12 Rev.2 (http://www.fao.org/3/a-mr918rev1a.pdf)؛ والوثيقة WFP/EB.2/2016/4-D/Rev.1، (http://documents.wfp.org/stellent/groups/public/documents/eb/wfp286749.pdf)؛ والوثيقة EB 2016/119/R.45 (https://webapps.ifad.org/members/eb/119/docs/EB-2016-119-R-45.pdf).

الإجراء 9-2 ضمان وفاء الوكالات التي توجد مقارها في روما بتقديم مساهماتها المتفق عليها إلى الأمانة المشتركة للجنة في الوقت المناسب.	الوكالات التي توجد مقارها في روما.	جارٍ	لا

التوصية 10

47- ينبغي للجنة أن تضع إطار عمل شامل يحدد دورها في مختلف الأنشطة التي جمعتها معًا تحت راية الرصد. ونشأ كثير من الالتباس جراء الاستخدام العام للعبارة كي تغطي وظائف مختلفة ولكن مترابطة. وعلى اللجنة أن توائم مصطلحاتها ونهجها مع مصطلحات ونهج خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ويوصى بالنهج التالي لدور اللجنة في تشجيع المساءلة وتقاسم الممارسات الجيدة على المستويات كافة:

(1) تتمثَل وظيفة اللجنة في متابعة واستعراض التقدم المحرز في تطبيق المنتجات الرئيسية للجنة وتوصياتها الصادرة عن مصادر العمل في مجال السياسات. وتُمثِّل هذه المنتجات استعراضات دورية، وينبغي أن يكون هناك جدول زمني للاستعراضات التي تجري خلال فترة السنتين.

(2) تتمثل وظيفة اللجنة في الدعوة إلى تنظيم فعاليات خاصة لتقاسم التجارب والممارسات الجيدة. ويمكن لتلك الفعاليات أن تسترشد بالمعلومات التي تُجمع خلال الاستعراضات الدورية.

(3) تقع على عاتق الحكومات الوطنية مسؤولية الرصد المفصَّل للسياسات والبرامج والخطط. وينبغي للجنة أن تنظر في إجراء استقصاء طوعي مرة كل سنتين للحصول على معلومات عن استخدام وتطبيق منتجات اللجنة وتوصياتها في مجال السياسات.

(4) ينبغي للجنة أن تطلب إجراء تقييمات مستقلة، حين تدعو الحاجة إلى ذلك، بشأن النواحي الرئيسية العملية.

(5) من الضروري أن تُرصد القرارات والتوصيات التي تصدرها اللجنة بشأن العمليات وأن يتم الإبلاغ عنها. وينبغي لأمانة اللجنة أن تُحسِّن النظام الحالي لتتبع تلك القرارات والتوصيات. وينبغي للنظام على أقل تقدير أن يُحدِّد القرارات والإجراءات المتخذة وأسباب الانحراف عن الإجراء المتخذ أو عدم تنفيذه.

التوصية مقبولة جزئيًا

48- كما جاء في التقرير النهائي للدورة الرابعة والأربعين للجنة الأمن الغذائي العالمي (CFS2017/44/Report)، يُساهم الرصد بدور هام في تحسين فعالية عمل اللجنة. وتُدرك اللجنة أهمية أن يكون لدى أصحاب المصلحة فهم مشترك لوظيفة الرصد في اللجنة، وهو ما ينتفي حاليًا. ولا تُغطي عناصر النهج الخمسة التي أوصى بها فريق التقييم جميع أنشطة الرصد التي أقرتها اللجنة من قبل، وتحديدًا التقييمات الطوعية القطرية المتعمِّقة، والتطوير التدريجي لآلية رصد ابتكارية للجنة. ويمكن لتنفيذ التوصيتين 1 و2 اللتين من المتوقع أن توضحا كيفية اعتزام اللجنة تحقيق رؤيتها، أن يؤثر على ما ينبغي رصده وكيفية رصده والجهة التي تتولى الرصد.

49- وينبغي أن يراعي نهج الرصد توفر الموارد، وفعالية التكاليف، والقيمة المضافة للجنة من خلال الرصد. وينبغي أن يستفيد النهج من التآزرات الممكنة مع سائر النُظم، لا سيما داخل الوكالات التي توجد مقارها في روما، وتجنب ازدواجية آليات الرصد القائمة التي تُقر بعمليات الإبلاغ الجارية، بما يشمل خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والمؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية.

50- وتتفق اللجنة مع النقطتين (1) و(2) من التوصية (أي إجراء استعراضات دورية لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ المنتجات والتوصيات الرئيسية للجنة في مجال السياسات وعقد فعاليات لتقاسم التجارب والممارسات الجيدة)، وهو ما يُشكِّل جزءًا من نهج الرصد الذي أقرته اللجنة في دورتها الرابعة والأربعين[4]. ومن المتوقع أن تُساهم الفعاليات العالمية في تعميق الوعي والفهم في ما يتصل باللجنة وأعمالها في مجال السياسيات، والقضايا التي عولجت في الرد على التوصيتين 7 و11. ويمكن للتقييمات المستقلة، التي وردت الإشارة إليها في النقطة (4)، أن تكون مفيدة شريطة تحديد نطاق تلك التقييمات بدقة، ذلك أن منتجات اللجنة تُنفذ على أساس طوعي، وبالنظر إلى أن التقييمات مرهونة بتوفر الموارد. وعولجت النقطة (5) في التقرير المرحلي السنوي لعام 2017 (الوثيقة CFS2017/44/INF/22) الذي يرصد تفاصيل التقدم المحرز في تنفيذ القرارات والتوصيات الصادرة عن اللجنة في دورتها الثالثة والأربعين من خلال مجموعات العمل المفتوحة العضوية والمكتب والمجموعة الاستشارية واجتماعات المكتب.

51- ويُعد إجراء استقصاء طوعي منتظم (النقطة (3) من التوصية) فعالًا من حيث التكلفة، إذ يتيح معلومات هامة بتكلفة منخفضة، ويشكِّل جزءًا من نهج الرصد الذي أقرته اللجنة في دورتها الحادية والأربعين. ومن المهم توفير خطوط توجيهية دقيقة لأصحاب المصلحة لمساعدتهم على الإجابة على الأسئلة بطريقة مفيدة. وينبغي مواصلة مناقشة دور اللجنة في إجراء تقييمات قطرية طوعية متعمِّقة وفي مساعدة البلدان والأقاليم على رصد التقدم المحرز صوب تحقيق أهداف الأمن الغذائي والتغذية المتفق عليها من خلال وضع آلية مبتكرة للرصد[5]، مع مراعاة ما يلي:

- استنتاجات التقييم (تقع على الحكومات الوطنية مسؤولية الرصد المفصَّل للسياسات والبرامج والخطط الوطنية).
- عدم إجراء أي تقييم قطري متعمِّق منذ اتخاذ القرار في الدورة الحادية والأربعين للجنة، إذ لم يتطوَّع أي بلد ولم تُتح أي موارد، ولم يتم الاتفاق على أي اختصاصات.
- يجري بالفعل رصد الاتجاهات والتقدم المحرز في تحقيق مقاصد الأمن الغذائي والتغذية المحدَّدة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في إطار تقرير "حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم" والمشهد الإقليمي للأمن الغذائي والتغذية. وتتناول الاستعراضات الوطنية الطوعية بشأن التقدم المحرز في تحقيق خطط التنمية المستدامة لعام 2030 تنفيذ السياسات والبرامج والخطط الوطنية ذات الصلة بالأمن الغذائي والتغذية والزراعة المستدامة في سياق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وتتيح اللجنة منذ دورتها الثالثة والأربعين مجالاً

[4] *"رصد تنفيذ المنتجات الرئيسية للجنة بشأن السياسات وتوصيات اللجنة الأخرى بشأن السياسات – مشروع قرار"، (الوثيقة* CFS 2017/44/11*).*

[5] *"...ومن الواجب أن تُساعد اللجنة البلدان والأقاليم، حسب الاقتضاء، بغية العناية بمسائل ما إذا كانت الأهداف تتحقق، وسُبل الحد من سوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي على نحو أسرع وأشد فعالية. وسيتطلب ذلك استحداث آلية مبتكرة، بما في ذلك تحديد مؤشرات مشتركة، لرصد التقدم نحو الأهداف والتدابير المعتمدة، مع مراعاة الدروس المستخلصة من اللجنة السابقة للأمن الغذائي العالمي ومحاولات الرصد الأخرى .."* (وثيقة إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي، الفقرة 6 (2) من الوثيقة *CFS: 2009/2 Rev.2*).

لمناقشة ما تحققه البلدان من تُقدم وما يمكن استخلاصه من دروس مستفادة، وذلك من خلال الاستعراضات الوطنية الطوعية.

الإجراءات الواجب اتخاذها	الجهاز المنفِّذ	الإطار الزمني	التمويل الإضافي المطلوب (نعم أو لا)
الإجراء 10-1 مراعاة المناقشات السابقة والقرارات المتخذة والخبرات المكتسبة، واستعراض إطار الرصد في اللجنة، مع توضيح أدوار اللجنة على المستويات كافة.	المكتب، بعد التشاور مع المجموعة الاستشارية	بحلول يونيو/حزيران 2018	لا

التوصية 11

52- ينبغي للجنة تبني المبدأ القائل إن الإبلاغ عن أنشطة اللجنة هو من مسؤولية كافة أعضاء اللجنة والمشاركين، بدعم من وظيفة الاتصال لدى أمانة اللجنة. ويجب النظر في إمكانية قيام أعضاء المكتب بتنفيذ النشاط للتوعية، كلٌ في إقليمه. فمن شأن ذلك أن يوزِّع مسؤوليات الاتصال ويُبرز شأن اللجنة على المستويات الإقليمية. وينبغي الطلب من غير الأعضاء في المكتب القيام بنشاط للتوعية كل في بلده. وبوسع أمانة اللجنة المساعدة في ذلك عبر صياغة نشرات إعلامية مقتضبة تتضمن مقدَّمة تعريفية موحَدة باللجنة. وتلك النشرات الإعلامية يمكن أن تستخدم من قِبل أعضاء المجموعة الاستشارية في أنشطتها الخاصة بالتوعية في حال احتاجت إلى مساعدة. وللوكالات التي توجد مقارها في روما دور حيوي تؤديه في نشر منتجات وتوصيات اللجنة في مجال السياسات وتطبيقها على المستوى القطري، وينبغي أن تطلب منها اللجنة، من خلال المكتب، تكثيف جهود التواصل.

التوصية مقبولة جزئيًا

53- تقع المسؤولية عن الإبلاغ عن أنشطة اللجنة على عاتق جميع أعضائها والمشاركين فيها، بما يشمل الوكالات التي توجد مقارها في روما وسائر هيئات الأمم المتحدة والجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية وآلية المجتمع المدني وآلية القطاع الخاص والمؤسسات الخيرية والمالية. ويُشير الإبلاغ إلى مجموعتين متميزتين من الأنشطة: (1) الأنشطة الهادفة إلى إذكاء الوعي باللجنة وبعملها، و(2) الأنشطة الهادفة إلى استخدام منتجات اللجنة وتوصياتها وتطبيقها على المستوى القطري، والتي تقع المسؤولية الأولى عنها على عاتق البلدان الأعضاء، كما جاء في الرد على التوصية 7. وتختلف هاتان المجموعتان من الأنشطة، ولكنهما متعاضدتين في تعزيز الأخذ بالخطوط التوجيهية للجنة وتوصيتها في مجال السياسات.

54- وينبغي لأمانة اللجنة مواصلة التركيز على إذكاء الوعي باللجنة وعملها من خلال موقعها الإلكتروني ووسائط التواصل الاجتماعي، ورفع تقارير إلى الهيئات العالمية، من قبيل المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، وتقاسم المعلومات مع سائر هيئات الأمم المتحدة حسب الاقتضاء، ودعم رئيس اللجنة ونائب الرئيس، رهناً بتوفر الموارد، في جهود التوعية، بالتشاور مع المكتب.

55- ويقع على الوكالات التي توجد مقارها في روما دور رئيسي في تيسير استخدام منتجات اللجنة وتوصياتها وتطبيقها على المستوى القطري. وتسدي تلك الوكالات المشورة والدعم التقني بشأن مواضيع محدَّدة بناءً على طلب البلدان، مستفيدة في ذلك من شتى الموارد التي تشمل عمل اللجنة. ولذلك، ينبغي للوكالات التي توجد مقارها في روما، في استجابتها لطلبات البلدان، أن تواصل زيادة تفاعلاتها مع السلطات الوطنية وأصحاب المصلحة من أجل الترويج بفعالية للجنة وتعميم عملها في السياسات والبرامج، حيثما كان ذلك مناسباً لأولوياتها.

56- وسيجري استعراض استراتيجية الاتصالات الخاصة باللجنة[6] التي اعتمدتها اللجنة في دورتها الأربعين في عام 2013 من أجل الترويج للجنة ولعملها ولتعزيز استخدام منتجاتها وتوصياتها في مجال السياسات وتطبيقها على المستوى القطري. وسوف تشمل الاستراتيجية أنشطة وأدواراً محدَّدة ومسؤوليات وإطاراً زمنياً للتنفيذ.

57- وسيكون تنفيذ استراتيجية الاتصالات والتوعية مرهوناً بتوفر الموارد.

الإجراءات الواجب اتخاذها	الجهاز المنفِّذ	الإطار الزمني	التمويل الإضافي المطلوب (نعم أو لا)
الإجراء 11-1 تنقيح استراتيجية الاتصالات والتوعية الخاصة باللجنة لدعم تعميم منتجات اللجنة وتوصياتها في مجال السياسات واستخدامها وتطبيقها، وإذكاء الوعي باللجنة.	الأمانة، بمشورة من الوكالات التي توجد مقارها في روما وبعد التشاور مع المكتب والمجموعة الاستشارية	بحلول يونيو/حزيران 2018	لا

التوصية 12

58- تُشجَّع البلدان الأعضاء على توزيع تقارير فريق الخبراء الرفيع المستوى على الوزارات المعنية على المستوى القطري. وينبغي للوكالات التي توجد مقارها في روما أن تراعي إدراج تقارير فريق الخبراء الرفيع المستوى في برامج عملها.

التوصية مقبولة جزئيًا

59- يُساهم فريق الخبراء الرفيع المستوى بدور جوهري في عمل اللجنة. وكلِّفت اللجنة فريق الخبراء الرفيع المستوى بإعداد تقارير مستقلة وعلمية وقائمة على الأدلة لدعم أصحاب المصلحة في اتخاذ قرارات واعية في عملية تقارب السياسات. وتُتاح تقارير فريق الخبراء الرفيع المستوى مجاناً في الموقع الإلكتروني للفريق بكل لغات الأمم المتحدة.

60- وتمثل تقارير فريق الخبراء الرفيع المستوى وثائق معلومات أساسية للجنة. وتُستخدم هذه التقارير كأساس تستند إليه اللجنة في التوصل إلى اتفاق بشأن تقارب السياسات من خلال عملية شاملة. وتُقدَّم توصيات اللجنة في

[6] استراتيجية الاتصالات الخاصة بلجنة الأمن الغذائي العالمي، الوثيقة CFS 2013/40/4.

مجال السياسات بعد ذلك إلى الدورة العامة لاعتمادها. ويُشجع أصحاب المصلحة في اللجنة على مواصلة تعميم تقارير فريق الخبراء الرفيع المستوى على الوزارات المعنية على المستوى القطري، مع التسليم بأنها لا تُمثِّل توصيات سياسات معتمدة من اللجنة. وتُشجَّع الوكالات التي توجد مقارها في روما على النظر في توصيات السياسات المعتمدة من اللجنة في برامج عملها.

61- وسيجري النظر في هذه التوصية عند تنفيذ الرد على التوصية 7. وتُدرك اللجنة ضرورة تخصيص مزيد من الوقت للتعامل مع نتائج وفحوى تقارير فريق الخبراء الرفيع المستوى ومناقشتها قبل الشروع في عملية تقارب السياسات. ويمكن أن تشمل تقارير فريق الخبراء الرفيع المستوى وجهات نظر متقاربة ومتنافرة، إذ يمكن أن تكون مبتكرة ومن المفيد مناقشتها. وينبغي أن ينصب مزيد من التركيز على استخدام هذه التقارير على نحو سليم وبصورة أفضل للدفع قُدمًا بعمل الدورة العامة للجنة ومكتبها.

التوصية 13

62- ينبغي لرئيس اللجنة التوجيهية لفريق الخبراء الرفيع المستوى أن يتفاعل مع المكتب والمجموعة الاستشارية لإبقائهما على علم بآخر التطورات في عمل الفريق الرفيع المستوى. ولا تُشكِّل هذه الإحاطات الإعلامية أي تهديد يمس استقلال فريق الخبراء الرفيع المستوى، ويمكن أن تفيد في تشجيع أعضاء المكتب والمجموعة الاستشارية على الترويج لعمل الفريق. وينبغي إجراء مناقشات مماثلة بين أمانتي اللجنة وفريق الخبراء الرفيع المستوى بحيث يكون هناك تقدير متبادل لعمل كل منهما.

التوصية مقبولة

63- تواصلت اللجنة التوجيهية لفريق الخبراء الرفيع المستوى، من خلال رئيس اللجنة التوجيهية، مع المكتب والمجموعة الاستشارية في عدة مناسبات، وعرضت عملها أثناء اجتماعات المكتب والمجموعة الاستشارية، وقدَّمت مداخلات أثناء اجتماعات مجموعات العمل المفتوحة العضوية، بوسائل شملت التداول عبر الفيديو.

64- وسوف يستفيد الطابع الجماعي لعمل فريق الخبراء الرفيع المستوى من التفاعل بين المكتب والمجموعة الاستشارية واللجنة التوجيهية للفريق ككل. ومن المهم لتعظيم القيمة التي تحصل عليها اللجنة من فريق الخبراء الرفيع المستوى في دعم عمل اللجنة في مجال تقارب السياسات زيادة التفاعل المنتظم والمستمر بين اللجنة التوجيهية لفريق الخبراء الرفيع المستوى والمكتب والمجموعة الاستشارية، لا سيما بشأن القضايا الموضوعية. وينبغي أن يركز التفاعل على القضايا الموضوعية، مع إرسال طلبات الحصول على إسهامات من الفريق إلى لجنته التوجيهية قبل انعقاد الاجتماعات. ويمكن أن يستمر ذلك التفاعل في شكل اجتماع غير رسمي مشترك يُعقد بين اللجنة التوجيهية ككل والمكتب والمجموعة الاستشارية عقب كل تجديد للجنة التوجيهية، بالإضافة إلى المشاركة الإضافية مع رئيس و/أو قيادات فرق المشاريع في مراحل معيَّنة. كما سيساعد التفاعل المنتظم بين الرؤساء (لجنة الأمن الغذائي العالمي واللجنة التوجيهية لفريق الخبراء الرفيع المستوى) في بناء تفاهم متبادل أقوى حول عمل اللجنة ودور فريق الخبراء الرفيع المستوى في دعمه.

65- وتُقدَّم في كل اجتماع من اجتماعات المكتب والمجموعة الاستشارية تحديثات منتظمة بشأن الإجراءات والميزانية المتعلقة بعمل فريق الخبراء الرفيع المستوى كجزء من تحديثات مسارات عمل اللجنة. ويُشارك منسق الفريق الذي يباشر عمله من روما في هذه الاجتماعات ويجيب على الاستفسارات الإجرائية المتصلة بعمل الفريق، أو يمكن أن يساعد في نقل تلك الاستفسارات إلى اللجنة التوجيهية. واللجنة التوجيهية جاهزة أيضًا لإعداد تدخلات تركز على مسائل محدَّدة بناءً على طلب مقدَّم من اللجنة مسبقًا.

66- وتوافق اللجنة على أن زيادة التفاعل بين فريق الخبراء الرفيع المستوى والمكتب والمجموعة الاستشارية لا يُشكل أي تهديد لاستقلال الفريق، ويمكن أن يُسفر عن تحسين استخدام عمل الفريق في اللجنة، مع التسليم بأن تقارير الفريق ليست توصيات سياسات معتمدة من اللجنة.

67- ويمكن زيادة تكثيف التنسيق والتعاون بين أمانة فريق الخبراء الرفيع المستوى وأمانة لجنة الأمن الغذائي العالمي لتعظيم الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد.

الإجراءات الواجب اتخاذها	الجهاز المنفِّذ	الإطار الزمني	التمويل الإضافي المطلوب (نعم أو لا)
الإجراء 13-1 اقتراح كيفية وموعد زيادة المشاركة مع اللجنة التوجيهية لفريق الخبراء الرفيع المستوى لمناقشة القضايا الموضوعية من أجل تحسين استخدام مخرجات الفريق في اللجنة.	مكتب اللجنة بعد التشاور مع المجموعة الاستشارية.	يونيو/حزيران 2018	لا
الإجراء 13-2 اقتراح كيفية تحسين التنسيق والتعاون بين أمانتي اللجنة والفريق لتعظيم الكفاءة والفعالية ولإثراء عمل المكتب.	أمانة اللجنة ومنسق فريق الخبراء الرفيع المستوى.	يونيو/حزيران 2018	لا
الإجراء 13-3 إسداء المشورة وتقديم مداخلات تركز على القضايا الموضوعية بناءً على طلب اللجنة لتكميل المنتجات الرئيسية التي يصدرها فريق الخبراء الرفيع المستوى (التقارير الموضوعية في العادة)	اللجنة التوجيهية لفريق الخبراء الرفيع المستوى بناءً على طلب المكتب، ورهنًا بتوفر موارد الفريق	جارٍ	لا

التوصية 14

68- ينبغي للجنة التوجيهية لفريق الخبراء الرفيع المستوى تناول الشواغل التي أعرب عنها المستجوبون، ومواطن سوء الفهم المتعلقة بإجراءات دعوة خبراء المشاريع. وسوف يفرض ذلك استعراض إجراءات الاتصال الراهنة لدعوة الخبراء، من أجل تحديد المواطن التي تحتاج إلى تحسين. وعلى اللجنة كذلك أن تتخذ خطوات لتحسين إطلاع القراء غير المتخصصين بالشؤون التقنية على تقارير فريق الخبراء.

التوصية مقبولة

69- تُقر اللجنة بجهود فريق الخبراء الرفيع المستوى في ضمان شفافية عملية اختيار أعضاء فرق المشاريع التابعة له، وكذلك توقيت ونشر الدعوة إلى تقديم ترشيحاتهم. وتؤكد اللجنة أهمية ضمان الصلة العلمية والتقنية وكذلك التوازن الجنساني والتمثيل الإقليمي في عملية الاختيار.

70- وسيجري تحسين شفافية عملية الاختيار والدعوة إلى تقديم ترشيحات أعضاء فرق المشاريع من خلال ما يلي:

- تزويد المرشحين بمعلومات أكثر تفصيلاً في الدعوات المقبلة لتقديم ترشيحات بشأن عملية الاختيار، ومعايير الاختيار، والالتزام الزمني المتوقع من كل عضو من أعضاء فرق المشاريع، وكذلك الرد على المرشحين حالما تستكمل العملية. وسوف تشمل الدعوات رابطًا إلكترونيًا يحيل إلى "الإجراءات الداخلية والخطوط التوجيهية المنهجية لعمل فريق الخبراء الرفيع المستوى".
- ضمان انتشار أوسع للدعوات لترشيح أعضاء فرق المشاريع. وسوف تُرسل الدعوات إلى أصحاب المصلحة في لجنة الأمن الغذائي العالمي، بما يشمل أعضاء المكتب والمجموعة الاستشارية، وسائر أعضاء اللجنة، والمشاركين والمراقبين؛ وأعضاء اللجنة التوجيهية لفريق الخبراء الرفيع المستوى؛ والمؤسسات الأكاديمية على نطاق العالم؛ والخبراء الذين شاركوا في الفريق في الماضي، بما يشمل المراجعين النظراء الخارجيين؛ ومن ساهموا في المشاورات الإلكترونية المفتوحة للفريق التي نظمها المنتدى العالمي بشأن الأمن الغذائي والتغذية التابع للمنظمة.

71- واتخذ فريق الخبراء الرفيع المستوى خطوات من أجل ضمان وصول شرائح متنوعة من الجمهور إلى تقاريره، سواءً من حيث محتواها أو شكلها. وسيولي الفريق عناية خاصة لشكل تقاريره المقبلة وسهولة قراءتها، وسينظر في الآتي:

- استعراض التقارير المقبلة أيضًا من جانب أشخاص غير خبراء لتقييم مدى سهولة قراءتها.
- وفي ما يتعلق بالتقارير المقبلة، إعداد وثيقة أقصر تتضمن النتائج والتوصيات الرئيسية الواردة في التقرير الكامل ليناسب شرائح متنوعة من القراء، رهنًا بعبء عمل الفريق والموارد المتاحة.

72- وتؤكد اللجنة أهمية ترجمة تقارير فريق الخبراء الرفيع المستوى في الوقت المناسب لتيسير إتاحتها لأصحاب المصلحة وضمان شمول عملية تقارب السياسات والمشاركة فيها. وسوف يناقش ذلك في إطار تنفيذ الإجراء 2-4[7]، إذ من المتوقع أن تُحدَّد ميزانية أنشطة برنامج العمل المتعدد السنوات أثناء مرحلة التخطيط الشامل لبرنامج العمل المذكور.

[7] تقرير المشاورة لإعداد الردّ على تقييم لجنة الأمن الغذائي العالمي مرفقًا بمشروع القرار، الوثيقة CFS 2017/44/12/Rev.1.

الإجراءات الواجب اتخاذها	الجهاز المنفِّذ	الإطار الزمني	التمويل الإضافي المطلوب (نعم أو لا)
الإجراء 14–1 تزويد المرشحين بمعلومات أكثر تفصيلاً عن عملية الاختيار ومعايير الاختيار والالتزام الزمني المتوقع من كل عضو من أعضاء فرق المشاريع في ما يتصل بالدعوات المقبلة لتقديم ترشيحات، وتزويد مكتب اللجنة بإحصاءات مفصَّلة عن المرشحين.	أمانة فريق الخبراء الرفيع المستوى	جارٍ	لا
الإجراء 14–2 ضمان انتشار أوسع للدعوات إلى ترشيح أعضاء فرق المشاريع	أمانة فريق الخبراء الرفيع المستوى	جارٍ	لا
الإجراء 14–3 تحسين إمكانية الاطلاع على تقارير فريق الخبراء الرفيع المستوى، بما يشمل إتاحتها للقراء غير التقنيين عن طريق إيلاء عناية خاصة لشكل التقارير المقبلة وسهولة قراءتها.	اللجنة التوجيهية لفريق الخبراء الرفيع المستوى	جارٍ	نعم